بيان **صحفي**

إصلاحات الشرطة من أجل ألبرتا عصرية ومتنوعة

8 كانون الأول/ديسمبر 2022

تعمل حكومة ألبرتا لضمان تحمل الشرطة للمساءلة وأن تكون أكثر استجابة للمجتمعات المحلية التي تخدمها.

بناءُ ثقة الجمهور عبر إبقاء الشرطة قيد المساءلة بشكل أكبر أمام مجتمعاتهم المحلية سيساعد في الحفاظ على السلامة العامة.

إذا تم إقراره، سينشئ *قانون الشرطة المُعدَّل* وكالةً مستقلة تُدعى لجنة مراجعة الشرطة للتعامل مع الشكاوى بحق الشرطة لكي تزداد ثقة سكان ألبرتا بأن التحقيق مع الشرطة لم يعد بيد الشرطة نفسها.

هذا المقترح - الذي يُشكل جزءًا من أول إصلاح كبير *لقانون الشرطة* في غضون 34 عامًا - سيُحسن ثقة الجمهور ويُقلل العوائق بوجه سكان ألبرتا ويؤدي إلى حل الشكاوى بسرعة أكبر.

كما أن التشريع سيخلق مزيدًا من الرقابة العامة عبر إنشاء هيئات مدنية رسمية في جميع مناطق ألبرتا الخاضعة لشرطة الخيالة الملكية الكندية، استجابة لرغبة قديمة من تلك المجتمعات في دور أقوى في تحديد أولويات الشرطة.

تُعيد الإصلاحات المقترحة تصوُّر الشرطة على أنها امتداد سريع الاستجابة للمجتمع المحلي أيضًا. بموجب التشريع الجديد، سيُطلب من الشرطة وضع خطط لسلامة المجتمعات المحلية بالتعاون مع المنظمات الشريكة التي تركز على منع الجريمة وبدائل الإنفاذ، مثل علاج الإدمان والإسكان ودعم التوظيف.

كجزء من استجابة المجتمع المحلي، سيُطلب من الشرطة أيضًا وضع خطط للتنوع والشمول بشكل يعكس المجتمعات المتنوعة والمتميزة التي تخدمها وفهم احتياجات المجتمع المحلي بشكل أفضل.

كما ستضمن التعديلات التحقيق في كل حالة وفاة وإصابة خطيرة تتعلق بإنفاذ القانون بشكل مستقل ومُتسق. سيتحقق ذلك من خلال توسيع تفويض فريق ألبرتا للاستجابة للحوادث الخطيرة ليشمل القضايا التي تتعلق بضباط السلم الذين تستخدمهم المقاطعة والبلديات.

ولتعزيز الشفافية وتدعيم ثقة الجمهور، ينشئ القانون الجديد المقترح فئات موحدة من الشكاوى ضد الشرطة. من شأن ذلك أن يضع إطارًا مُتسقًا لكيفية قيام وكالة الرقابة المستقلة الجديدة بفرز الشكاوى وتحسين فهم الجمهور للعملية.

ترِدُ معلومات إضافية عن هذه الإصلاحات وقائمة أكثر تفصيلاً بالتغييرات المقترحة في صحيفة الوقائع.

التصنيف: عام

حقائق سريعة

- بدءًا من عام 2018، شملت مشاركة واسعة النطاق لأصحاب المصلحة اجتماعات مع حوالي 200 منظمة تمثل قطاعات إنفاذ القانون والصحة والخدمات الاجتماعية والبلديات ومنظمات السكان الأصليين والمجتمعات المُصنفة عِرقيًا والمتنوعة.
- أكمل ما يقارب 15000 شخص من سكان ألبرتا استبيانًا عامًا ضم عدة مواضيع تتعلق بإنفاذ القانون، مثل دور الشرطة في المجتمع المحلي.
- أُرسِل استبيان أيضًا إلى دوائر إنفاذ القانون وتلقى نحو 1500 ردًا عليه.

معلومات ذات صلة

- تحديث قانون الشرطة
- صحيفة الوقائع لقانون الشرطة المُعدَّل
- *مشروع القانون 6: قانون الشرطة المعدَّل لعام 2022*

الوسائط المتعددة

- شاهد المؤتمر الصحفي
- استمع للمؤتمر الصحفي

التصنيف: عام